المقدمة

الحمد لله رب العالمين . .

والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

جاء الإسلام بمنهجه العظيم لإنقاذ البشرية مما كانت تعاني منه من ظلم وجور وفساد، وعبودية لغير الله، فجاء بمنهجه الكامل الذي يعالج جميع قضايا الإنسان.

وبدأ بالعقيدة، فدعا إلى توحيد الله سبحانه وتعالى وتنزيهه عن الشريك، وإخلاص عبوديته وحده، حتى ينقذ البشرية من عبوديتها لغير الله فتتحرر من كل سيطرة سوى سيطرة خالقها سبحانه وتعالى.

قال تعالى: ﴿وَما خَلَقْتُ الجِنَّ وَالإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[1].

وجاء لها بمنهج عبادي شامل يعالج في النفس البشرية اعوجاجها وانحرافها، ففُرضت العبادات طاعة لله سبحانه وتعالى وتربية للفرد على الفضائل والمكارم، وتنوعت هذه العبادات بين عبادات شعائرية تعبدية وعبادات قلبية، حتى يشعر الإنسان أنه يرتبط بكل جوانحه ومظاهره بهذا الدين، وتحدد قرب الإنسان وبعده من ربه بمقدار التزامه بما أمر سبحانه وتعالى واجتنابه عما نهى عنه.

وجاءت هذه العبادات لتعالج مشكلات الفرد والمجتمع على السواء.

ثم انتقل الإسلام بعد ذلك إلى مرحلة الأنظمة المختلفة، فكان النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وغيرها من الأنظمة التي تميز هذا الدين وأتباعه عن غيره من الأمم بحيث أصبح النظام الإسلامي يشكّل منهجاً جديداً للبشرية جمعاء، فيه سعادتها ونجاتها في الدنيا والآخرة إن هي التزمت به.

ولم تقتصر الأنظمة الإسلامية على معالجة شؤون المسلمين فقط، بل تجاوزت ذلك لتحدد أنظمة خاصة لغير المسلمين المقيمين في الدولة الإسلامية، حيث يشعر هؤلاء بقيمة الإسلام وسماحته وعدله في معاملتهم، وفي الأحكام التي يطبّقها عليهم، وقد كان ذلك مدعاة فخر واعتزاز، لا للمسلمين وحدهم، بل لغير المسلمين المقيمين في الدولة الإسلامية.

وكما اهتم الإسلام بتنظيم شؤون المسلمين وغير المسلمين في الدولة الإسلامية، اهتم كذلك

---

(١) سورة الذاريات ـ الآية ٥٦.

بتنظيم علاقة المسلمين بغيرهم من الشعوب والدول، حيث إن الدولة الإسلامية ليست دولة (منعزلة) أو مغلقة، بل هي دولة مفتوحة ومؤثّرة وليست متأثرة بالآخرين، لأنها تحمل أعظم رسالة وهي رسالة الإسلام. وهي دولة عقيدة ودعوة.

عقيدة يراد لها أن تسود وأن تصل إلى الناس حتى يتخلصوا من ربقة الظلم والطغيان الذي ينشأ عن العبودية لغير الله، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بتبليغ هذه العقيدة للناس ودعوتهم لاتباع المنهج الذي تنطلق منه العقيدة، وهنا كان الجانب الآخر للدولة الإسلامية وهو جانب الدعوة وإبلاغ رسالة الله للناس كافة.

فالإسلام ليس ديناً لفئة من الناس سواء كانوا عرباً أم غيرهم بل هو دين شامل للناس جميعاً، إلا أن وصول الإسلام إلى الناس كافة تعترضه عوائق كثيرة، كالجهل، وبُعد المسافة، وحجز الأنظمة لشعوبها عن معرفة الإسلام، والضلال الذي يبثّه أعداء الإسلام من اليهود والنصارى والملحدين، وغيرهم، ولذلك كان من مهمة الدولة الإسلامية أن تقوم بدور الدعوة، سواء كان هذا الدور على مستوى الأفراد أم المؤسسات الحكومية والشعبية، لأن دعوة الله ليست وقفاً على فئة أو جنس.

ولتأدية واجب الدعوة إلى الله كان على الدولة الإسلامية أن تمدّ جسور العلاقات الخارجية مع غيرها من الدول وفق المنهج الإسلامي حتى تتقرب هذه الدول حكاماً ومحكومين من هذه الدعوة وهذه الرسالة ثم تحدد موقفها من تلك الدعوة، إما بالاستجابة والدخول في عالم الإسلام أو بالمهادنة والسماح للمسلمين بتبليغ دعوتهم للناس كما أمر الله سبحانه وتعالى بالحكمة والموعظة الحسنة دون إكراه أو قهر!.

قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالحِكْمَةِ والمَوْعِظَةِ الحَسَنَةِ، وَجادِلْهُم بِالَّتي هِيَ أَحْسَنُ، إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالمُهْتَدِين﴾[1].

وحين تقيم الدولة الإسلامية علاقات خارجية مع أية دولة، فإنها لا تقيم تلك العلاقات لتحقيق مصالح مادية أو تنظيم شؤون حياتها الخارجية، ـ وإن كان ذلك من أهدافها ـ إلا أنها تقيم علاقاتها الخارجية من أجل تحقيق مبدأ القيام بالدعوة إلى الإسلام، وفي ضوء تبليغ الناس رسالة الله.

ولذلك فإن الدولة الإسلامية تصوغ علاقاتها مع غيرها من الدول وفق منهج الإسلام وأحكامه، إذ لا يتصور أن تتوصل الدولة الإسلامية إلى تحقيق أهدافها الخارجية ـ وفي مقدمتها الدعوة ـ بوسائل وطرق غير شرعية أو الوسائل المخالفة لأحكام الشريعة، فالإسلام لا يعترف بأن الغاية تبرر الوسيلة، بل يرى أن مشروعية الهدف توجب مشروعية الوسيلة.

ففي جميع الأحكام المتعلقة بشؤون العلاقات الخارجية، سواء كانت العلاقات سياسية أو إقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية، يجب أن تكون إسلامية الغاية، مشروعة الوسيلة.

---

(١) سورة النحل ـ الآية ١٢٥.

والدولة الإسلامية حين تقيم علاقاتها الخارجية وفق المنهج الشرعي فإنها تضع أسساً ونموذجاً لما يجب أن تكون عليه العلاقات بين الدول والشعوب، من الحق والعدل والمساواة واحترام الآخرين وعدم الظلم، وعدم استغلال الضعفاء، إلى غير ذلك من المبادىء الإسلامية العظيمة.

كما تضع الدولة الإسلامية بعلاقاتها مع الآخرين، جانب الأحكام الشرعية المتعلقة بذلك موضع التنفيذ إذ إن كثيراً من غير المسلمين، بل من أبناء المسلمين لا يعلمون من الإسلام سوى جوانب محددة، من العبادات والشعائر، دون معرفتهم الجوانب والأنظمة الإسلامية، ومن بينها النظام الإسلامي للعلاقات الخارجية، ولذلك يقف هؤلاء من الدعوة إلى تطبيق الإسلام في جميع شؤون الحياة موقف المعارضة والرفض، لجهلهم بهذا النظام وعدم معرفتهم به، أما إذا طُبِّق ـ وقد طبق في مراحل تاريخية سابقة ـ فإنهم سيجدون ذلك واقعاً حياً يدعوهم إلى الاقتناع به والسير على خطاه.

ولذلك جاء هذا البحث حول العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية دراسة مقارنة.

دوافع اختيار الموضوع:

١ ـ سادت العلاقات بين المسلمين وغيرهم، فترات صراع واضطراب، ومعارك، وغيرها من مظاهر الصراع التي أثّرت في طبيعة العلاقات بين الطرفين، إذ كان موقف أعداء الإسلام من دعوته موقف المواجهة والمجابهة، ووضع العقبات أمام طريقها، وصدّ الناس عن الإيمان بالله واتباع منهجه الذي جاء به محمد ﷺ، ولذلك حاول المسلمون منذ قيام دولتهم في العهد النبوي أن يتبعوا طريق الحكمة والموعظة الحسنة في دعوتهم للآخرين، إلا أنهم كانوا يجدون من الطغاة والظالمين المتسلّطين على الشعوب ـ أمثال كسرى وقيصر ـ حاجزاً يمنعهم من الوصول إلى الناس وتبليغ دعوة الله، فقد كان الرسول ﷺ يبعث الرسل والسفراء، يحملون رسائله إلى ملوك الدول يدعوهم فيها إلى الإسلام، وقد أسلم بعضهم، إلّا أن بعضهم الآخر وقف محارباً لله ورسوله، ولذلك انتقل المسلمون إلى مرحلة جديدة، وهي مرحلة الجهاد في سبيل الله لإزالة الحواجز التي تقف بين الناس والإسلام، لتتم لهم الحرية الكاملة في اختيار هذا الدين أو البقاء على ما كانوا عليه من أديان.

وقد أدت تلك المواقف إلى صبغ طبيعة العلاقات الخارجية بالحرب تارة أو السلم تارة، مما أثر في تصور المسلمين لطبيعة هذه العلاقات، هل هي الحرب، أم السلم؟

وهذا البحث محاولة لإعادة طبيعة العلاقات بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول، إلى تصورها الإسلامي الدعوي في الذي انطلقت منه في عهد النبي ﷺ.

٢ ـ لقد حظيت الأنظمة الإسلامية في مختلف الجوانب بالدراسات الوافية، بخاصة فيما يتعلق بحياة المسلمين خاصة كالنظام العقدي، أو العبادي، أو الأخلاقي، أو الاقتصادي، أو غير ذلك.

أما فيما يتعلق بنظام الإسلام في العلاقات مع غير المسلمين، فقد توجهت الدراسات فيه

إلى بحث أوضاع غير المسلمين في المجتمع، أو بحث جانب واحد من العلاقات الخارجية، وهو الحرب، أمّا ما يتعلق بالجانب الآخر وهو العلاقات وقت السلم ـ أو مرحلة الدعوة ـ فلم يحظ حتى الآن باهتمام كبير.

وهذا البحث محاولة لكشف هذا الجانب المهم في المنهج الإسلامي الشامل إذ يبحث في العلاقات بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول، وقت السلم، وما يجب أن تكون عليه هذه العلاقات.

٣ ـ اهتمت الدراسات المتعلقة بالنظم الإسلامية، ببحث جانب العلاقات السياسية بين الدولة الإسلامية، والدول الأخرى، إلا أن الجوانب الأخرى وهي العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، لم تحظ باهتمام كبير، وكان هذا الجانب المهم من العلاقات غير معروف لدى كثير من أبناء المسلمين إذ يتجه تصورهم عن العلاقات، إلى العلاقات السياسية فقط، إلا أننا نجد العلاقات بين الدول تأخذ صوراً متعددة، بل إن بعضها يؤثر في العلاقات السياسية تأثيراً بليغاً أو يؤثر البعض الآخر في فكر الأفراد والشعوب، كالعلاقات الثقافية، وقد يمتد هذا التأثير إلى الجوانب العقدية، وقد يمتد إلى واقع المجتمع فيؤثر فيه سلباً وإيجاباً كما نجد ذلك في العلاقات الاجتماعية.

ولذا فإن هذا البحث لا يتوقف عند العلاقات السياسية للدولة الإسلامية وإنما يمتد ليكشف الجوانب الأخرى من العلاقات الخارجية لإبراز هذه الجوانب وتأثيرها.

٤ ـ يزعم بعض المستشرقين وأتباعهم من أبناء المسلمين أن الإسلام لم يأت بنظام شامل كامل للحياة، وإنما جاء ببعض التعاليم الدينية الأخلاقية التي كان العرب يحتاجونها لتقويم حياتهم، ولذلك فهم يرفضون القول بأن الإسلام نظام شامل، ويفصلون فيه بين (السلطة الدينية) و(السلطة الزمنية)، ويقولون إن الإسلام كان سلطة دينية ولم يكن له شأن بأمور الحياة، شأنه في ذلك شأن النصرانية التي تقوم على بث التعاليم الأخلاقية دون الدخول في شؤون الحياة المختلفة.

ويأتي هذا البحث ليبين جانباً مهماً من جوانب الأنظمة الإسلامية، وليبيّن كذلك أن هذا الفصل بين الدين والحياة لا وجود له في النظام الإسلامي الذي بحث شؤون الدين كما بحث شؤون الحياة.

٥ ـ يقف بعض أبناء المسلمين ـ ممن تأثروا بالحضارة الأوروبية ـ من قضية تطبيق الشريعة الإسلامية موقف المعارض، ويبررون ذلك بأننا إذا طبقنا الشريعة فإن علاقاتنا بغير المسلمين داخل البلاد الإسلامية أو خارجها ستضطرب، وينطلقون من موقف الصراع الذي سبق أن ذكرناه، إذ لا يتصورون أن يقوم بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول علاقات سلمية طيبة ويجعلون من ذلك تبريراً لرفض تطبيق الشريعة الإسلامية.

وهـذا البحث بيان لمـا تكـون عليه العلاقات بين المسلمين وغيرهم، وتحديد لأهداف العلاقات ووسائلها خاصة وأنه قد تمت مقارنته بالنظم المعاصرة التي يتعامل بها غير المسلمين، وبعض أبناء المسلمين، وردٌ على الزاعمين أن نظام العلاقات الخارجية في الإسلام سيؤدي إلى اضطراب العلاقات بين الدول.

٦ ـ يعيش بعض أبناء الإسلام حالة اختلاف واضطراب في تطبيقهم للإسلام، حياتهم العبادية، يعبـدون الله سبحـانـه وتعـالى بما أمر وشرع، ويلتزمون في فكرهم وثقافتهم بالفكر والثقافة الإســلامية التي تنعكس على سلوكهم الاجتمـاعي، فنجـدهم في علاقـاتهم ومعـامـلاتهم الاجتماعية يتعاملون بما أمر به الإسلام.

إلا أنهم يفصلون ذلك عن الحياة السياسية والاقتصادية، فلا يقيمون العلاقات الخارجية ـ مثلاً ـ على المنهج الإسلامي، وإنما على مناهج وضعية حتى يستطيعوا أن يتعاملوامع الدول الأخـرى ـ بزعمهم ـ وفي ميدان الاقتصـاد يتعاملون بالربا، أو المعاملات المخالفة للشريعة الإسلامية، ولا يجدون في ذلك من حرج أو بأس، وهذا الانفصام ليس إلا من تأثير الفكر الوافد إلى البلاد الإسلامية وبخاصة العلمانية.

ويأتي هذا البحث ليؤكد على أن النظام الإسلامي كلٌ لا يتجزأ، فلا ينبغي للمسلمين أن يطبقوا بعض جوانب الإسلام في حياتهم ويتركوا البعض الآخر، حتى لا ينطبق عليهم قول الله عز وجل في شأن بني إسرائيل: ﴿**أَفَتُؤْمِنونَ بِبَعْضِ الكِتابِ وَتكفُرُونَ بِبَعْضٍ، فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذلكَ مِنْكُمْ إلاّ خِزْيٌ في الحَياةِ الدُّنيا وَيَوْمَ القِيَامَةِ يُرَدُّونَ إلى أَشَدِّ العَذابِ وَما اللهُ بِغافِلٍ عَمّا تَعْمَلُونَ**﴾[1].

٧ ـ سيطر الاستعمار الغربي والشرقي على البلاد الإسلامية ـ في العصور المتأخرة ـ وفرض عليها أنظمة وقوانين وضعية تخالف الشريعة الإسلامية التي يدين بها أهل البلاد، وقد عمل الاستعمار ـ أثنـاء سيطرته ـ على إنشاء وتربية جيل من أبناء المسلمين يرتبطون به فكراً وسلوكاً وإن لم يرتبطوا به انتماءاً وديناً، وحين رحل الاستعمار قام هؤلاء المسلمون بالسير على الطريق التي تركها لهم الاستعمار ففرضوا في بلاد المسلمين قوانين وضعية تخالف شرع الله، وقد سادت تلك القـوانين الـوضعية ـ ومـا زالت ـ بلاد المسلمين، حتى أصبحت امـراً مفروضاً لا يجد المسلمون منه مفراً إلا بعودتهم إلى الله سبحانه وتعالى وتطبيقهم لشرعه، وخلعهم لربقة القوانين الوضعية من أعناقهم!

ويأتي هذا البحث ليبيّن أن الشـريعـة الإسلامية هي البديل عن القوانين الوضعية التي يفرضها البشر بعضهم على بعض، وأن هذه القوانين لا يمكن أن تحقق العدالة بين الناس.

---

(١) سورة البقرة ـ الآية ٨٥.

منهج البحث وطريقته:

١ ـ حاولت جاهداً أن أكون موضوعياً، وأن أتحلى بالحقيقة العلمية بعيداً عن الأهواء والمؤثرات الشخصية، فالتجرد العلمي لا بد منه لطالب العلم.

ولكن هذا التجرد لا يمنع بحال من بيان الحقائق العلمية، أو كشف الخطأ أينما وجد، كما أنه لا يعني أن يتخلى المرء عن عقيدته وانتمائه الإسلامي الذي يجب أن يكون ملازماً له طيلة حياته وفي جميع أعماله بل إن هذا الانتماء نفسه يشكل دافعاً قوياً للمرء لبحث، عن الحقيقة، ولقد كان رائدي في ذلك رضى الله سبحانه وتعالى وطلب الحق أينما كان ونصرة الإسلام، فهو الهدف الذي عملت من أجله خلال سيري في هذا البحث.

٢ ـ اعتمدت على الكتاب والسّنّة مصدرين أساسيين للاستدلال على ما أريد توضيحه وبيانه لأنهما يرسمان الطريق الصحيح لكل باحث عن الحقيقة، بوصفهما المصدرين اللذين يقوم عليهما المنهج الإسلامي الشامل ولأنهما الخالدان إلى يوم القيامة، حيث خرجا من نطاق العصور، وتخاطب بهما جميع الأجيال.

٣ ـ اعتمدت على دولة النبوة في المدينة المنورة ثم الخلافة الراشدة، كنموذج تطبيقي للبحث لاعتقادي بأن هذه المرحلة من مراحل الدولة الإسلامية قد وضعت أسس العلاقات التي تقيمها الدولة الإسلامية مع غيرها من الدول.

٤ ـ كذلك جعلت من التجارب والنماذج الجيدة الموافقة للحق في المراحل التاريخية التالية للدولة الإسلامية أمثلة استشهد بها على الجوانب المختلفة في العلاقات الخارجية بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول، وقد تجنبت بعض الفترات التاريخية التي ضعف فيها المسلمون، أو سيطر عليهم عدوهم واعتبرت أن ذلك مرحلة عارضة لا يقتبس منها ولا يقاس عليها.

٥ ـ لقد حاولت أن اعتمد على المصادر الموثوقة، وأسند كل رأي إلى مصدره حتى وإن لم يكن هذا الرأي يعبر عن التصور الإسلامي، كاستنادي إلى بعض كتب القوانين الوضعية، أو دراسات المستشرقين، وأبحاثهم للاستدلال على الفكرة التي أحاول إثباتها، ولم يخل الأمر من بيان رأيي الشخصي واستنتاجي من هذه الاستدلالات.

٦ ـ جعلت من المقارنة مع القوانين الوضعية وسيلة لبيان تميز وتفوق النظام الإسلامي في العلاقات الخارجية على الأنظمة الوضعية، ولذلك كنت أختم كل مبحث بالمقارنة بين الإسلام والأنظمة الوضعية في ذلك المبحث مع بيان مزايا النظام الإسلامي.

معوقات البحث:

١ ـ يعتبر البحث في العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية من الموضوعات الشائكة حيث تختلف الآراء والمواقف نحو هذه العلاقات، فتكون هناك آراء متعارضة ومتناقضة تحتاج إلى بيان ورد إلى مصادرها الأصلية من كتاب الله وسنّة نبيّه ﷺ، وكذلك ردّها إلى تطبيقها العملي المتمثل

في السيرة النبوية الشريفة، مما يجعل من هذه الآراء واختلافها عقبة أمام الباحث في هذا الميدان.

٢ ـ اهتم الفقهاء ـ قديماً ـ ببحث شؤون العلاقات الحربية بين المسلمين وغيرهم، وقد طغت آراؤهم وأقوالهم في ذلك على جوانب العلاقات السليمة بحيث أصبح الوقوف على رأي فقهي في مسألة من المسائل يحتاج إلى بحث واستقصاء، كما أن هذه الآراء لم تكن مبوبة بصورة منفصلة أو مستقلة عن بقية الأبواب الفقهية الأخرى، فنجد بعض الأحكام في كتب الفقه قد بحثت في أبواب المغازي والسير والجهاد، وبعضها بحث في أحكام أهل الذمة، وبعضها بحث في أبواب الحدود والجنايات، والبعض الآخر في أبواب البيوع والمعاملات.

ولذلك فإن على الباحث أن يستقصي هذه الآراء ويجمعها من أبوابها ومظانها المختلفة، لتحقيق الغرض من بحثه وهو بيان حكم الإسلام في تفاصيل العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية.

٣ ـ إن عدم تحديد البحث بفترة زمنية جعل الباحث أمام تراث إسلامي واسع من التاريخ والسير، وهذا يحتاج إلى تنقيب في كتب التاريخ لاستخراج مكنونها من المواقف التاريخية في هذا الميدان، وذلك يشكّل عقبة، لأن البحث ليس بحثاً تاريخياً إلا أنه يحتاج إلى الدراسة التاريخية لبيان الآراء في العلاقات الخارجية مع ما يتطلبه ذلك جهد ومشقة.

٤ ـ كان البحث في الواقع الإسلامي ـ المعاصر ـ يشكّل إحدى العقبات التي اعترضت البحث حيث إن هذا الواقع لا يمثل النموذج الصحيح الذي تسير عليه العلاقات الخارجية، كما أن النظام الإسلامي في العلاقات بين الدول لا يطبق تطبيقاً صحيحاً بحيث يعطي الصورة المثلى لما يجب أن تكون عليه العلاقات، ولذلك كان هذا الواقع حاجزاً دون ضرب الأمثلة العملية، أو تحديد نموذج يُقتدَى به.

٥ ـ إن المقارنة بين الإسلام والأنظمة الوضعية في أي جانب من جوانب الحياة المختلفة يشكّل عقبة أمام الباحث، إذ إنه لا مقارنة ألْبتة بين منهج قائم على مصدر إلهي وسنّة نبوية نظّما شؤون الحياة، وصدقا في تصورهما وعلاجهما لمشاكل الحياة، لأنهما بلاغ عن خالق الكون ومدبّره والعالم بشؤونه، وبين منهج بشري يعتريه الخطأ والانحراف، لأنه من صنع البشر الذين يجوز عليهم الخطأ والانحراف والنسيان.

وتشكّل هذه المقارنة ـ بالنسبة للباحث المسلم ـ عقبة إذ تضطره إلى طرح آراء وأقوال بشرية في مقابل المنهج الرباني، والنصوص الإلهية، مع ما في ذلك من الحرج النفسي والشرعي لهذه المقارنة.

ومع يقيني أنه لا مقارنة بين المنهجين إلا أنني حاولت أن أتجاوز هذه العقبة وأن أكون موضوعياً في طرح الرأي القانوني الذي أريد أن أستشهد به أو أبحثه، مع التزامي الكامل بالمنهج الإسلامي.

خطة البحث:

وقد جعلت هذا في تمهيد وأربعة أبواب وخاتمة، ويشمل كل باب عدة فصول تضمن كل فصل منها مباحث متعددة.

أما الباب الأول:

فقد بحثت فيه مفهوم العلاقات الخارجية التي تقيمها الدولة الإسلامية مع غيرها من الدول، كما تعرضت فيه لتاريخ هذه العلاقات ومراحل تطورها التي مرت بها:

وقد قسّمت الباب فصلين، بحثت أولهما في:

الفصل الأول:

مفهوم العلاقات الخارجية في الإسلام.

الفصل الثاني:

مفهوم العلاقات الخارجية في النظم الوضعية.

أما الباب الثاني:

فقد بحثت فيه أهداف العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية وغاياتها التي تسعى لها ومميزات هذه الأهداف، وقد قسّمت الباب ثلاثة فصول، هي:

الفصل الأول:

وقد بحثت فيه الأهداف العامة للعلاقات الخارجية، أي الأهداف التي تلتقي فيها الدولة الإسلامية مع غيرها من الدول وشمل الفصل أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: حماية الدولة.

المبحث الثاني: المصالح المشتركة.

المبحث الثالث: الأمن المشترك.

المبحث الرابع: السلام العالمي.

الفصل الثاني:

وقد بحثت فيه الأهداف الخاصة التي تتميز بها الدولة الإسلامية في علاقاتها مع غيرها من الدول، وشمل الفصل ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: نشر الدعوة الإسلامية.

المبحث الثاني: حماية الأقليات المسلمة.

المبحث الثالث: درء الأخطار عن الأمة الإسلامية.

الفصل الثالث:

وقد بحثت فيه مميزات العلاقات الخارجية، وشمل الفصل أربعة مباحث، هي:

المبحث الأول: الالتزام بالعهود والمواثيق.

المبحث الثاني: عدم الغدر أو الغِيْلة.

المبحث الثالث: العدل.

أما الباب الثالث:

فقد بحثت فيه العلاقات السياسية التي تعتبر أهم صورة من صور العلاقات الخارجية، وقد قسّمت الباب ثلاثة فصول، هي:

الفصل الأول:

وبحثت فيه المعاهدات باعتبارها صورة من صور العلاقات الخارجية، وشمل الفصل أربعة مباحث، هي:

المبحث الأول: تعريف المعاهدات ومشروعيتها وتاريخها:

المبحث الثاني: أهداف المعاهدات وشروطها.

المبحث الثالث: أنواع المعاهدات، وبينت فيه:

١ ـ المعاهدات الجائزة.

٢ ـ المعاهدات المحظورة.

٣ ـ المعاهدات الاضطرارية.

٤ ـ المعاهدات الدائمة والمؤقتة.

المبحث الرابع: السلطة المختصة في إبرام المعاهدات ونقضها.

المبحث الخامس: أثر المعاهدات.

الفصل الثاني:

وبحثت فيه أحكام اللجوء السياسي من حيث العلاقات الخارجية وتأثيره فيها، وشمل الفصل ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: أسباب اللجوء السياسي.

المبحث الثاني: مشروعيته.

المبحث الثالث: أحكامه.

الفصل الثالث:

وبحثت فيه الرسل والسفراء وما يجب لهم من حقوق وما يترتب عليهم من واجبات، كما بحثت موضوع البعثات الرسمية (الدبلوماسية) وكذلك المنظمات الدولية، وشمل الفصل ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: الرسل والسفراء.

١ ـ شروطهم.

٢ ـ طبيعة عملهم.

٣ ـ حقوقهم وواجباتهم.

المبحث الثاني: البعثات الرسمية (الدبلوماسية).

١ ـ شرح مفهوم الدبلوماسية.

٢ ـ تاريخ نشأة البعثات الدبلوماسية.

٣ ـ مهمة البعثات الرسمية (الدبلوماسية).

٤ ـ الحصانة الدبلوماسية:

أ ـ للأفراد.

ب ـ للمؤسسات.

المبحث الثالث: البعثات الخاصة:

١ ـ بعثات المنظمات.

٢ ـ بعثات المؤتمرات.

أما الباب الرابع:

فقد بحثت فيه العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، التي يمكن أن تقيمها الدولة الإسلامية مع غيرها من الدول، وقد قسّمت الباب ثلاثة فصول، هي:

الفصل الأول:

وبحثت فيه العلاقات الاقتصادية من حيث أهميتها ومشروعيتها وصور من هذه العلاقات، وشمل الفصل ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: أهمية الاقتصاد في العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: القوانين الشرعية للعلاقات الاقتصادية.

المبحث الثالث: نماذج من العلاقات الاقتصادية:

أ ـ التجارة الخارجية.

ب ـ استثمار الأموال.

ج ـ المعونات الاقتصادية.

الفصل الثاني:

وبحثت فيه العلاقات الثقافية، باعتبارها إحدى الصور للعلاقات الخارجية، وشمل الفصل ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: أهمية العلاقات الثقافية.

المبحث الثاني: مجالات العلاقات الثقافية.

المبحث الثالث: ضوابط العلاقات الثقافية من المنظور الإسلامي.

الفصل الثالث:

وبحثت فيه العلاقات الاجتماعية بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول وأثر هذه العلاقات على المجتمع الإسلامي، وشمل الفصل مدخلاً ومبحثين، هما:

المدخل: في الدواعي الباعثة على إقامة علاقات اجتماعية.

المبحث الأول: مجالات العلاقات الاجتماعية.

المبحث الثاني: التغيير الاجتماعي من خلال العلاقات الاجتماعية.

الخاتمة:

وختمت البحث بخاتمة ضمنتها النتائج التي توصلت إليها خلال الدراسة والبحث وألحقت بالبحث (ملحقاً وثائقياً) بنماذج من العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية في عهد الرسول ﷺ وعهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم.

هذه هي خطة البحث، ولا أدّعي أنني قد شيّدت بناءً لا عهد للناس به أو بأسسه وقواعده! ولكن حسبي أنني اجتهدت لأكشف جانباً مهماً من جوانب النظام الإسلامي، وهو جانب العلاقات الخارجية التي يمكن أن يقيمها المسلمون مع غيرهم في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

ولا أدّعي لعملي هذا العصمة أو الكمال، فهذا شأن الرسل والأنبياء، ومَن ظنّ أنه قد أحاط بالعلم فقد جهل نفسه.

وصدق الله العظيم إذ يقول:

﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ، قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي، وَمَا أُوتِيتُم مِنَ العِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾[1].

فالعلم بحث لا شاطىء له، وما أصدق الشاعر إذ يقول:

وقل لِمَن يدّعي في العلم فلسفة حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء

يقول الثعالبي: «لا يكتب أحد كتاباً فيبيت عنده ليلة إلا أحب في غيرها أن يزيد فيه أو ينقص منه، هذا في ليلة، فكيف في سنين معدودة؟».

وقال العماد الأصبهاني: «إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده، لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يُستَحْسَن، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُرِك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر..».

فنسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبّل منا صالح أعمالنا وأن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا يوم القيامة، وأن يغفر لنا الخطأ والتقصير ويتجاوز عن الزلات، وأن يرشدنا إلى الحق والصواب، وأن يوفقنا للعمل على خدمة دينه والدفاع عنه حتى تكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا السفلى إنه على كل شيء قدير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

سعيد عبدالله حارب المهيري

---

(١) سورة الإسراء ـ الآية ٨٥.